



BELLAND



بنائ فيصلل بيلا والسوالي

تسم الزجاة

يىقىدم دلى<u>ل</u>الزكاة 小一個風風

بنك فيصل الاسلامى السودانى قسم الزكساة يقسمم دليل الزكساة

١ _ مكانة الزكاة في الاسلام:

من معجزات هذا الدين ومن الدلائل على أنه من عند الله تعالى وعلى أنه الرسالة الحائمة الحالدة ؛ أنه سبق الزمن وتخطى القرون ، فعنى بعلاج مشكلة الفقر ورعاية الفقراء ، دون ثورة منهم ولا مطالبة من فرد أو جماعة بحقوقهم ولم تكن عنايته هذه عناية سطحية أو عارضة في تعاليمه وأحكامه بل كانت من خاصة أسسه وصاب أصوله فالا عجب إن كانت الزكاة التي ضمن الله بها حقوق الفقراء والمساكين في أموال الأمة ثالثة دعائم الاسلام وأحد أركانه العظام وشعائره الكبرى وعباداته الأربع . وقد جعل القرآن الزكاة مع التوبة من الشرك وإقامة الصلاة عنوان الدخول في دين الاسلام وإستحقاق أخوة المسلمين والانتماء الى المجتمع الاسلامي (١) ، قال تعالى في

⁽١) .شكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام ص ٧٣ وما بعدها (د . يوسف القرضاوى) .

شأن المشركين المحاربين : و فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم ، (١) وقال تعالى: « فان تابوا وأقاموا الصلاة وآنوا الزكاة فاخوانكم في الدين ، (٢) .

فلا يتحقق لكافر الدخول في جماعة المسلمين ولا تثبت لسه أخوتهم الدينية آلى تجعله فرداً منهم له مالهم وعليه ما عايهم الا بالتوبة عن الشرك وتوابعه وإقامة الصلاة التي هي الرابطة الدينية الاجتماعية بين المسلمين وإيتاء الزكاة التي هي الرابطة المالية الاجتماعية بينهم .

ومنهج القرآن الكريم والسنة المطهرة أن يقرنا الصلاة بالزكاة دائماً دلالة على قوة الاتصال بينهما ، وان إسلام المرء لا يتم الا بهما ، لان الصلاة عماد الدين والزكاة قنطرة الاسلام من عبر عليها نجا ومن تجاوزها هلك . قال عبد الله بن مسعود : و أمرتم باقام الصلاة وإيتاء الزكاة ومن لم يزك فلا صلاة له ، (٣) وجاء في الحديث الشريف : « الصدقة برهان » وهي محك الايمان وبرهان الاخلاص وفيصل التفرقة بين الاسلام والكفر وبين الايمان والنفاق وبين التقوى والفجور .

فبغير الزكاة لا ينتظم المرء في عقد المؤمنين الذين كتب الله لهم الفلاح وضمن لهم ميراث الفردوس وجعل لهم الهدى والبشرى قىال تعالى : و قبد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عَن اللغو معرضون والذين هم للزكاة فاعلون ، (٤) .

⁽١) سورة التوبة آية وهير .

⁽٢) سورة التربة آية «١١» .

 ⁽۳) تفسیر الطبری ج ۱۴ ص ۱۵۳ .
 (۶) سورة المؤمنون آیة «۶» .

وقال تعالى : « هـدى وبشرى للمؤمنين . الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة » (١) . وبدون الزكاة لا يستحق الانسان رحمة الله التي أبى ان يكتبها الا للمؤمنين المثقين المؤتين الزكاة . قال تعالى : « ورحمتى وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون » (٢) .

ولقد توعد الاسلام بالعقوبة الشديدة في الدنيا والآخرة كل من منع الزكاة ؛ ففي عقوبة الآخرة يقول الله تعالى مهدداً الكانزين للذهب والفضة الذين لا يؤدون منها حق الله تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقومها في سبيل الله فبشرهم بعداب اليم . يوم يحمي عليها في نار جهم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا ما كنم تكنزون » (٣) . . ويقول تعالى : « ولا يحسبن الذين يبخلون بما آجم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة » (٤) . وفي العقوبة الدنيوية يقول عليه الصلاة ما بخلوا به يوم القيامة » (٤) . وفي العقوبة الدنيوية يقول عليه الصلاة والسلام « ما منع قوم الزكاة الا ابتلاهم الله بالسنين » اى بالقحط والمجاعة . وفي حديث آخر : « ولم يمنعوا زكاة اموالهم الا منعوا هما ناطاطت الصدقة مالا إلا أفسدته » ومعني هذا ان الزكاة اذا تركت

⁽۱) سورة النمل آية ۲۰-۳» .

⁽٢) سورة الاعراف آية ١٩٥٩، .

⁽٣) سورة التوبة آية «٣٤ - ٣٥» .

⁽٤) آل عمران آية «١٨٠» .

⁽ه) رواه ابن ماجه والبزاز والبيهقي .

فى المال ولم تخرج فانها تهلكه . . « وروى أنه يجوز لولى الامر مصادرة نصف مال من إمتنع عن أداء الزكاة وهو نوع من العقوبة المالية التى يتخذها الحاكم عند الحاجة ليؤدب بها الممتنعين والمتهربين ويجوز لولى الامر ان يستعمل العقوبة البدنية والحبس وغيرها حسب المصلحة والحساجة » (١) .

ولهذا قال الحليفة الأول رضى الله عنه عندما قام بخرب المرتدين ومانعى الزكاة قولته المشهورة : «والله لاقاتان من فرق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال والله لئن منعونى عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه » .

الزكماة فريضة :

كل النصوص السابقة تؤكد لنا درجة الإلزام العالية التي تتمتع بها الزكاة . فليست مجرد واجب عادى ، ولم تعد فرضيتها في حاجة الى إقامة دليل . فقد ثبت ثبوتاً مؤكداً بالآيات القرآ نية الصريحة المتكررة وبالسنة النبوية المتواترة ، وباجماع الامة خلفاً عن سلف وجيلا إثر جيال .

الزكاة حق معلوم :

الزكاة غي النظرية الاسلامية حق في أموال الأغنياء للفقراء وغيرهم من المستحقين . وهي كذلك حق معلوم ؛ أي محدد النسبة والمقدار

⁽١) مشكلة الفقر ص ٧٧ (د. يوسف القرضاوى).

والذى قرر هذا الحق هو الله سبحانه وتعالى الذى وصف المتقين المحسنين من عباده بقوله تعالى : « وفى أموالهم حق للسائل والمحروم » (١) . وقوله تعالى : « واللدين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » (٢) . ولقد ذهب الشافعي الى أن الزكاة حق يتعلق بعين المال فلا يجوز للمالك التصرف فيه ويصير الفقراء شركاء لرب المال فى قدر الزكاة فلو باع مال الزكاة بعد الحول قبل إخراجها بطل البيع فى قدر الزكاة .

ولا غرابة في تقرير هذا الحق إذا عرفنا حقيقة تملك الانسان للمال في النظرية الاسلامية التي عرفت بنظرية « الاستخلاف » والتي يدل عليها قوله تعالى : « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (٣). فالانسان ليس هو المالك الحقيقي للمال وإنما هو أمين عليه من قبل مالكه الأصلى وهو الله سبحانه وتعالى مالك المال وواهبه وخالقه ورازقه ومن واجب الانسان « المخلوق » أن يذعن لما يأمر به هذا الحالتي الرازق وما يعينه من حق في هذا المال قبل أو كثر .

وعليه فان الزكاة لا تسقط بمرور عام أو أكثر دون إخراجها وإيتائها لأهلها ، وفي ذلك يقول الامام إبن حزم : ٥ من إجتمع في ماله زكاتان أو أكثر وهو حي ، تؤدى لكل سنة على عدد ما أوجبت عليه في كل عام ، وسواء كان ذلك لهروبه بماله أو لتأخر الساعي أو لجهله أو لغير ذلك ، ولا تسقط بموت رب المال ، وتخرج من تركته وان

⁽١) سورة الذاريات آية «١٩» .

⁽۲) سررة المارج آية «۲۱ – ۲۵».

 ⁽۲) سورة الحديد آية «۷» .

لم يوص بها ، وهذا قول عطاء والحسن والزهرى ومالك والشافعي وأحمد . وعليه فان الزكاة ليست إحساناً فردياً يقوم به الزكى ، وإنما هى تنظيم إجتماعي يتولاه جهاز إدارى منظم يقوم على هذه الفريضة الفذه . حباية ممن تجب عليهم وصرفاً الى من تجب لهم .

الحكمة في مشروعيتها :

أولا يمكن أن نتساءل إذا لم تفرض الزكاة على الأغنياء للفقراء والمساكين ماذا يصنع المحتاجون العاجزون أمثال الصبى اليتيم والمرأة الأرملة والأم العجوز والشيخ الهرم ؟ ماذا يصنع المعتوه والزمن والأعمى والمريض وذو العاهة ؟ وماذا يصنع القادر الذى لم يجد عملا يرتزق منه ؟ والعامل الذى وجد عملا لا يقوم دخله منه بكفايته هو وأسرته ؟ أيترك كل هؤلاء للفقر القاهر والحاجة القاسية تفتر سهم افتراسا ؟ المذلك فان الاسلام لم ينس هؤلاء ، لقد فرض الله لهم حقاً معلوماً في أموال الاغنياء ، وفريضة مقررة ثابتة هي الزكاة . فالهدف الاساسي من الزكاة هو إغناء الفقراء بها بحيث لا يختاجون الى غيرهم مرة اخرى .

وظائف الزكاة :

تستهدف الزكاة – موارد ومصارف - تحقيق وظائف إجتماعية وإقتصادية في المجتمع الاسلامي ، فضلا عن هدف العبادة في الزكاة . ففاعل الزكاة ومؤديها يرجو المثوبة والجزاء من الله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة .

ففي الوظيفة الاجتماعية :

- الزكاة أداة وضمان إجتماعى سدا للحاجات الاساسية للفرد
 وتحقيق أمنه وطمأنينته ورعايته إجتماعيا وصحيا وغيره
- خى الزكاة تأليف القلوب ونشر الاسلام ، فمن بين مصارف الزكاة « المؤلفة قلوبهم » .
- وفى الزكاة من خلال « مصرف الغارمين » مظلة اجتماعية لوقاية المدينين المعسرين وعلائلاتهم .

الوظيفة الاقتصادية للزكاة :

وللزكاة دور اقتصادى هام فى حياة الناس . فبما للضريبة عادة من أثر فعال على الحياة الاقتصادية لاحداث آثار معينة فيها ، كذلك نجد الآثر الذى يمكن أن تعكسه الزكاة فى خاق التوازن الاقتصادى . كما أن مفهوم الاكتناز والذى حاربه الاسلام فى الفقه الاسلامى يشمل منع الزكاة والانفاق فى سبيل الله وحبس المال ، لان الزكاة واجبة فى سبيل الله وحق ثابت فى المال . وان هذا الايجاب ينطوى ضمنا على عاربة إكتناز النقود وتجميدها وحبسها وتعطيلها عن أداء وظائفها الاساسية — وهنا تجدر بنا الاشارة للاختلاف الدين والواضح من الناحية الاساسية — وهنا تجدر بنا الاشارة للاختلاف الدين والواضح من الناحية الاقتصادية والاسلامية بين إكتناز المال وإدخاره . كما أن الزكاة بحسا تستقطعه من دخسول وثروات ، وبتخصيص إنفاق حصيلتها فى مصارف إجتماعية عددة تعمل على إعادة توزيع الدخول والثروات

فى المجتمع ، كما آنها توسع من دائرة القوة الشرائية للانفاق على الاستهلاك من سلع وخدمات وتعمل على تحقيق قدر من التناسب بين النيار السلعى والتيار النقدى .

وغير ذلك من وظائف إجتماعية وإقتصادية ونقدية أخرى تؤديها الزكاة استهدافاً لتحقيق تكافل اجتماعي وتوازن اقتصادى منشود ومأمول طالما كان مجتمعنا متمسكا باساسيات دينه وحريص على أداء شعائره وعباداته كافة .

الالواع التي تجب فيها الزكماة :

١ ـــ الذهب والفضة

٢ ــ عروض التجارة

٣ ... النعم وهي : الابل والبقر والغنم

٤ ... الحسرث

ه المعدن والركاز

النصاب لانواع الزكاة :

حدد الشارع حداً أدنى لكل نوع من أنواع المال الذى تجب فيه الزكاة بحيث لو توافر لصاحبه هذا الحد أو زاد عنه وجبت عليه ، وهذا الحد الأدنى هو ما يعرف بالنصاب .

لا زكاة فى اللهب حتى يبلغ عشرون ديناراً ويحول عليها الحول فتخرج منها نصف دينار وهو ما يعادل ربع العشر . اما الفضة فنصابها مائتا درهم ويستخرج منها خمسة دراهم : على رضى الله عنه قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شئ - أى فى اللهب - حتى يكون لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك وليس فى مال زكاة حتى يحول عليه الحول » رواه أبو داؤود - والعشرون دينار تعادل بالوزن الحالى ٢٥٧٥ وقية زائد ١١ حبه ذهب .

النقب.ود :

وفى زماننا الحاضر يتداول الناس العملة الورقية بدلا عن الذهب الذى كان عملة فى الزمان الماضى ولما كانت هذه العملة الورقية تغطى بالذهب ولأنها حلت محل الذهب لذلك فان جمهور الفقهاء يرون وجوب الزكاة فيها ، وقد أجمع على ذلك المالكية والشافعية والاحناف وخالفهم الحنابلة . . .

ونصابها هو نصاب الذهب وهو ما يعادل بالوزن الحالى ٢٠٧٥ وقية زائد ١١ حبه وتحسب قيمة ذلك بالاسعار الجارية في السوق في كل عام وقت إخراج الزكاة . وقيمة النصاب في الوقت الحالى ۲۷۸ جنيه و ۵۷۱ مليم (۱) ، وعليه فمن إمتلك هذا المبلغ أو أكثر منه وحال عليه الحول يستخرج منه ربع العشر وهو اثنين ونصف في المائه .

تمسام الحسول:

يرى المالكية أن من ملك نصاباً في أول الحول ثم نقص فى أثنائه ثم ربح فأتجر فيه بما يكمل النصاب فى آخر الحول تجب عليه الزكاة . كذلك لو ملك أقل من نصاب فى أول الحول ثم أتجر فيه فربح ما يكمل النصاب فى آخر الحول وجبت عليه زكاة الجميع (٢) .

الا أن الأحناف يشترطون كمال النصاب في طرفي الحول سواء بقى في اثنائه كاملا أم لا ، فاذا ملك نصاباً كاملا في أول الحول ثم نقص في أثنائه وتم بنهاية الحول تجب فيه الزكاة ، أما اذا إستمر ناقصاً فلا تجب فيه الزكاة . . . ورأى الحنفية هذا فيه شئ من اليسر بالنسبة لرصد بداية الحول (٣) .

والحول المقصود هنا هو الحول القمرى لا الشمسى «السنة الهجرية » فالسنة القمرية ثلاثمائة واربعة وخمسون يوماً . . .

 ⁽١) وقد أفتت بذلك هيئة الرقابة الشرعية على أعمال البنك والى تضم نفراً من المتخصصين وكبار علماء الشريعة في البلاد .

⁽٢) اللقه على المذاهب الاربعة ص ٤ ه م .

⁽٣) المرجع السابق رأى المالكية ص ٢٠١ .

لا زكاة في الحلى المباح كحلى المرأة المتعارف عليه وسن الرجل وربطة أنفه أو ما يستقيم به أحد أعضائه الا اذا تهشم أو تلف ولم ينو إصلاحه لا يتم الا بصياغة جديدة ، فانه حينئذ تجب فيه الزكاة (١) .

وتجب ايضاً في الحلى المعد للمستقبل أو التجارة أو الصداق أو لمن سيوجد أو يولد كبنت ونحوه .

وتجب في الحلى المحرم كالأواني والمرود والمكحلة وما يتخذه الرجل للزينة كخاتم اللهب ونحوه . . .

النصاب في الفضة:

نصاب الفضة هو مائتا درهم ويخرج منها خمسة دراهم كما دل على ذلك حديث على رضى الله عنه .

Ų.,

زكماة عروض التجارة :

هى كل ما هو معد بغرض التجارة « باستثناء الذهب والفضة » بمرور الحول يقوم التاجر ما لديه من بضائع مضافاً الى ما عنده من نقدية ويضيف الى ذلك الديون المضمون سدادها ثم من

⁽١) نفس المرجع السابق .

جملة هذا كله يستخرج ٥ر٢ في المائه ويكون هو الركاة ، علماً بأن الاصول الثابتة التي تستخدم في العمل التجارى لا تدخل ضمن تقدير النصاب «كالمحل اللازم للتجارة والاثاثات والاجهزة الموجودة » .

زكماة الزرع والثمار :

قال صلى الله عليه وسلم : « ما سقت السماء ففيه العشر وما سقى غرب « دلو » أو دالية « دولاب » ففيه نصف العشر » . أى ينظر الى نوع الرى فاللك يزرع بالرى الطبيعى يخرج عشر المحصول ومن يزرع بالرى الصناعى يخرج نصف العشر . .

النصاب:

فقد بينه صلى الله عليه وسلم بقوله : « ليس فى حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة اوسق » وقد قدر صلى الله عليه وسلم الوسق بستين صاعاً بصاع المدينة المنورة فى عهده . . . وبذلك تكون الحمسة اوسق تساوى ثلاثمائة صاعاً . . . واذا اعتبرنا ان الربع السودانى يعادل ثلاثة صاعات يكون النصاب ما يعادل مائة ربعاً سودانى تقريباً .

هذا وتجب زكاة الزرع والثمار فسور الحصاد لقوله تعالى :--« وآتوا حقه يوم حصاده » . ويرى المالمكية ان الزكاة تجب في عشرين نـوعاً من المحاصيل والنماء هـــ. :—

١ -- القمح -- الشعير -- السلت « وهو نوع من الشعير الا قشر له » .

٢ -- العلس « نوع من القمح » الارز -- الدخن -- الذره .

س ــ القطانى السبع : الفول ــ اللوبيا ــ الحمص ــ العدس ــ الرّمس ... البسله ــ والجلبان .

خوات الزيوت الأربعة : الزيتون -- السمسم -- القرطم - وحب الفجل الاحمر .

ه ونوعان من الثمار هما : التمر والزبيب .

ولا زكاة في غيرها الا اذا كانت عروض تبارة فتزكى كالعروض . . . اما الامام أبو حنيفة فانه يرى أن الزكاة تجب على كل ما تخرجه الأرض فهى تشمل أصناف الحبوب والبقول والرياحين والورد وقصب السكر والبطيخ والباذنجان وغير ذلك سواء كانت له ثمرة تبقى أو لا وسواء كان قليلا أو كثيراً فلا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول (١) .

زكاة النعم :

وهى كزكاة الزرع والثمار والذهب والفضة عينية تستخرج من أصل الوعاء ـــ وتشمل الابل والبقر والغنم . . . والجدول الآتى يوضح النصاب والمقدار الذى يجب ان يخرج .

(١) الفقه على المذاهب الاربعة ج ١. ص ٦١٦ :

جدول زكاة النعم (٢)

(أ) بيان نصاب زكاة الابل:

النصاب
٤ ١
9 0
18 - 11
19 10
Y\$ Y.
40 - To
20 - 44
۲۰ ٤٦
٧٥ ٦١
4 · ٧٦
14 41

وما زاد على ذلك في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة.

 ⁽۲) الفقه على المذاهب الاربعة رأى المالسكية ج ١ ص ٩٩٠ .
 أنظر دسوقى على الشرح الكبيرج ١ ص ٣٣٤ .

(ب) بيان نصاب زكاة البقر:

١ --- ٢٩ معفساة

٣٠ --- ٣٩ تبيع أو تبيعة « وهو ماله سنتان ودخل في الثالثة » (١)

٠٤ . . ٩٥ مسنة «عمرها ثلاث سنوات ودخلت في الرابعة »

۲۰ - ۲۹ تبیعسان

٧٠ -- ٧٩ مسنة وتبيسع

۸۰ ... ۸۹ مسنتان

٩٠ ... ٩٩ اللاثة أتبعة

٠٠١٠٠٠ مسئة وتبيعان

١١٠ --- ١١٩ مسنتان وتبييع

ما زاد على ذلك ففي كل ثلاثين تبيع وفي أربعين مسنة

(ج) بيان نصاب زكاة الغنم:

القدر الواجب أخراجه		4	النصاد
معفاة	44	* ** **	٠, ١
شاة عمرها سنة	14.		٤٠
شاتان	***	Teles pe	111
ثلاثة شياه	144	Property	4+1
لى ذلك ففي كل مائة شاة نا	زادع	وما	

 (١) اتفق الحنفية والشافعية والحنابلة على أن التبيع ما أرفى سنة ودخل فى الثانية والمسنة ما أوفت سنتين ودخلت فى الثالثة .

شاة.

سياسة البنك في جمع الزكاة وصرفها في أوجهها الشرعية

١ - جمع الزكاة:

(أ) زكاة الذهب والفضة:

يتقبل البنك زكاة الدهب والفضة وزكاة النقود والاوراق المالية من المزكين الذين يقدمونها للبنك لصرفها في مصارفها الشرعية. أما عملاء البنك من المودعين في الادخار والحسابات الجارية فيقومون بكتابة تفويض للبنك ليكون وكيلا عنهم في إخراج الزكاة . وجدير بالذكر ان البنك يؤدى الزكاة عن أمواله وأرباحه المحققة من عملياته واستثماراته سنوياً

(ب) في زكماة الزرع والنعم :

بالنسبة لحذين النوعين من الزكاة فان سياسة البنك هي تقبل ثمنهما من المزكى ، وللمزكى أن يقدمهما عيناً ويتولى البنك بيعهما كما أن البنك على إستعداد متى طلب منه المزكى إيفاد مندوب للمراعى والحقسول للمساعدة في إستخراج زكاة الزرع والانعام .

٢ -- صرف الزكاة :

وظيفة الزكاة بصفة أساسية هي إغناء الفقراء والمساكين وإزالة الحرمان عنهم حتى يكفوا عن سؤال الناس ويتمكنوا من إغناء أنفسهم بأنفسهم . هذا وإذا نظرنا الى الفقراء والمساكين نجدهم نوعين :ـــ

 ١ - نوع عاجز عن الكسب كالزمن والاعمى والشيخ الهرم والارملة والطفل اليتيم ونحوهم . فالواجب إعطاء مثل هؤلاء حسب حاجتهم ، أو ترتيب رواتب دورية لهم .

۲ -- أما النوع الآخر فهو نوع يستطيع ان يعمل ويكتسب ويكفى نفسه بنفسه ، كصاحب الحرفة ، ولكن تنقصه أدوات الصنعة ووسائل الانتاج أو رأس المال . مثل هؤلاء يمكن أن يعطوا من الزكاة ما يمكنهم من الحصول على أدوات الانتاج أو رأس المال ليزاولوا أعمالهم ويتمكنوا بللك من إغناء أنفسهم بأنفسهم ويستغنون بالتالى عن سؤال الناس . . .

كل ذلك مرهون بتجمع أموال الزكاة لدى البنك وما تتطلبه إجراءات التقصى التى يقوم بها البنك عن حالة المتقدم للزكاة حيث لا يكتفى البنك بالبيانات التى تملأ بواسطة المتقدم للزكاة مباشرة على النموذج المعد لللك . وبحث يكون البنك في موضع يمكنه من التحتى بقدر من الدقة مطلوب وواجب عن حالة الشخص المتقدم للزكاة لتحديد قدر إحتياجه . . .

تقبل الصدقات والتبرعات :

بالاضافة الى تقبل أموال الزكاة وصرفها فى أوجهها الشرعية ، فان البنك يتقبل أيضاً الصدقات الآخرى والتبرعات بجميع أنواعها ، ويقوم بأنفاقها فى أوجه الحير والبر عامة . ولمقدميها أيضاً ان يحددوا جهة صرفها وإنفاقها إن شاءوا . . .

تمت مراجعة محتويات هذا الكتاب بواسطة

التي تضم نفراً كريماً من الأساتذة المتخصصين

وكبار علماء الشريعة في البلاد

هيئة الرقابة الشرعية على أعمال البنك

lostx. 97.54 9143